العرب
الجمعة 2019/12/20
السنة 42 العدد 11564

انفتاح مصري خجول على الإعلام الأجنبي

تراجع الصحف والقنوات المحلية يحرم النظام المصري من منبر إعلامي مؤثر

تحتاج السلطات المصرية إلى علاقة أكثر انفتاحا مع مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية، فالحظر المفروض من جهات رسمية على تداول المعلومات الحساسة، لاسيما في القضايا الشائكة، انعكس سلبا على التغطيات الصحافية للإعلام الأجنبي عن مصر.

الانفتاح على الإعلام الأجنبي خطوة في الاتجاه الصحيح

هبة ياسين
صحافية مصرية

شرم الشيخ (مصر) - بدأت ملامح التغير في علاقة السلطة المصرية بوسائل الإعلام الأجنبية بالظهور، مع وجود توجه حكومي للانفتاح على الإعلام الخارجي، بعد فترة من العلاقة المتوترة بين الطرفين انعكست على التغطيات الإخبارية الدولية عن مصر.

وخلال الفترة الماضية غلب الشك على تعامل الحكومة المصرية مع الكثير من مراسلي الصحف والقنوات، وانحصرت النظرة إليهم في كونهم أداة تخريب وفتنة وتآمر.

وتحدثت صفاء فيصل مديرة مكتب شبكة "بي.بي.سي"، خلال اللقاء الذي جمع مراسلي الإعلام الأجنبي مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي على هامش منتدى شباب العالم في مدينة شرم الشيخ، العام الماضي، عما اعتبرته "ضغوطا ومضايقات"، بعد توتر العلاقة بين هيئة الإذاعة البريطانية والقاهرة وحجب الموقع الإلكتروني للهيئة، ليرد الرئيس المصري برفضه، مؤكدا "لا نستغني عنكم".

> سلبيات الإعلام المصري من السيطرة وغياب المهنية وتبني نظرية المؤامرة عوامل منحت الإعلام الأجنبي دور المعارض

وتوعد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وكالة أنباء "رويترز"، السبت الماضي، باتخاذ إجراءات صارمة ضدها، بعد تقرير صحافي انتقدت فيه لجنة الدراما بالمجلس.

ويشير الاختلاف اللافت بين التوجهات الحكومية بالتقارب مع الإعلام الأجنبي، في حين تناصب جهات رسمية أخرى العداء له، إلى عدم وجود استراتيجية واضحة في التعامل مع الصحف والقنوات الأجنبية.

ويرى مراقبون أن أزمة بعض دوائر الحكم في مصر أنها تريد تطويع الإعلام الأجنبي والعمل وفق الرؤية التي تحددها السلطات الرسمية، مثل المعمول به مع الإعلام المحلي، وإن لم يتحقق ذلك، فعلى الأقل تكون هناك بعض المراجعات لقضايا حساسة، وما يُنشر أو يبث، وهذا أيضا أمر صعب، لكنه يفسر الارتباك الحكومي في التعامل مع الإعلام الغربي.

وتتضاعف الأزمة مع عدم قدرة وسائل الإعلام، محلية وأجنبية، على الحصول على معلومات دقيقة، وتهرب بعض المسؤولين من الإجابة على كثير من الاستفسارات.

وقال ياسر عبدالعزيز الخبير الإعلامي إن اهتمام الرئاسة المصرية بالتواصل مع الإعلام الأجنبي يبرهن على وجود قناعة بأهميته في توصيل صوت مصر إلى العالم، وأن فترة التوتر بين الطرفين بدأت تأخذ منحى مغايرا وإيجابيا، لكن الأمر يتطلب ألا يقتصر التفاعل على الرئاسة وحدها، ويشمل باقي المؤسسات الرسمية.

وأضاف لـ"العرب" أن ما يعزز وجود بوادر لسياسة جديدة في التعاطي مع الإعلام الأجنبي، أن الأسئلة التي تم طرحها في منتدى شباب العالم مؤخرا، كانت مباشرة وسريعة، والردود عليها جاءت أسرع، أي أن استفسارات ومداخلات المراسلين الأجانب لم تتم مراجعتها مع مسؤولين رسميين، أو التدخل فيها قبل عرضها، والتحفظ عليها، كما كان يتردد من قبل.

ويقول متابعون إن مشكلة الحكومة أنها تصنف الإعلام الأجنبي غالبا في خانة واحدة، ولا تفرق بين من يتآمر ويؤيد وجهات نظر تيارات وجماعات تكن العداء للدولة، وبين نشر بعض المعلومات المغلوطة دون قصد، خصوصا مع العجز عن الوصول إلى الحقيقة بحكم الحظر المفروض من جهات رسمية على تداول المعلومات الحساسة، لاسيما في القضايا الشائكة. وتتبنى الكثير من المؤسسات الرسمية نهج المقاطعة لمجرد أن صحيفة أو قناة تعرضت للحكومة بالنقد، أو ذكرت معلومات مغلوطة. صحيح يقوم الإعلام المصري بالرد، لكن كثيرا ما تكون طريقة تفنيد الحقائق لما هو منشور بالصحيفة أو القناة خشنة وغير متوازنة، ومؤشرا على تصاعد العداء بين الحكومة والإعلام الأجنبي.

ويرتاح الكثير من المسؤولين للمقاطعة الضمنية مع وسائل الإعلام الأجنبية، خوفا من الإدلاء بتصريحات قد تحرجهم سياسيا، أو يساء تفسيرها.

ويدرك الخبراء أن تراجع دور الصحف والقنوات المحلية جعل النظام المصري بلا منبر إعلامي دولي مؤثر وجعله عرضة للنيل منه بكثافة، وبالتالي، لا بديل عن تعزيز التقارب مع الإعلام الأجنبي لتوصيل صوت وموقف القاهرة إلى العالم، لكن استهداف مراسلين أجانب، بالقول والتهديد من مؤسسات رسمية، يصعّب مهمة الحكومة في بناء حوار مهني.

وتنتقد بعض الدوائر الخارجية قيام الحكومة بحجب الكثير من المواقع الأجنبية من دون تقديم مبررات كافية، الأمر الذي كرس فكرة التضييق على المجال العام بلا ضوابط مهنية.

واللافت أن الكثير من الصحف والقنوات الأجنبية محل اهتمام ومتابعة في مصر، ومن يريد معرفة معلومات وكواليس وتوقعات وتحليلات تخص الشأن المحلي يذهب إليها، وهو ما تدركه الحكومة جيدا، وتضعه في الحسبان عندما تتحدث قليلا إلى الإعلام الأجنبي.

وأكد محمد سيد عبدالحفيظ عضو مجلس نقابة الصحافيين، لـ"العرب"، أن السلبيات التي يعاني منها الإعلام المصري، من السيطرة وغياب المهنية وتبني نظرية المؤامرة الخارجية والتحيز للسلطة فقط، عوامل منحت فرصة للإعلام الأجنبي للتركيز بشكل مستمر على القيام بدور الصوت المعارض للنظام، وحصلت على مصداقية ليست هينة.

ومنحت بعض وسائل الإعلام الأجنبية أحيانا الفرصة للحكومة، للتأكيد على مقولتها بوجود استهداف للدولة من الخارج، وذلك عند ارتكاب هذه المنصات أخطاء مهنية في شكل قالب موضوعي لكنها تصب في صالح جماعة "الإخوان"، والإصرار على نشر معلومات غير دقيقة، لكن مشكلة الحكومة عند الرد على هذه الوقائع أنها ترتكب خطأ أكبر باللجوء إلى المقاطعة وليس التوضيح، وحتى التفنيد يأخذ غالبا طابعا عدائيا ما يفقد صاحبه رسالته.

وبدورها، ترتكب بعض وسائل الإعلام المحلية جريمة مهنية، بتوسيع نطاق ما ينشر من تقارير مغلوطة في الإعلام الأجنبي بحجة الرد عليها، حيث يتم نقلها بشكل حرفي ويتولى البعض مهمة الدفاع عن السلطة دون وجود حجج مقنعة ومنطقية، ما يضع النظام أمام حرب إعلامية من نوع خاص، غالبا ما تخسر فيها الحكومة.

ويؤكد خبراء إعلام أن تحسين العلاقة بين الحكومة والإعلام الأجنبي لن يكون بتوسيع دائرة المقاطعة لكل من يختلف في الرأي أو لا يتماشى مع التوجهات الرسمية. ويظل الحل في منح المزيد من الشفافية وإتاحة المعلومات والحوار المتبادل، والاقتناع بأن ما "يسري من قواعد على الإعلام المحلي لن يجدي نفعا مع الإعلام الخارجي".

إزاحة غوغل عن عرش الإعلانات الرقمية تبدأ من بريطانيا

لندن - كشفت هيئة المنافسة والأسواق البريطانية الأربعاء النقاب عن عدة خيارات لمواجهة سيطرة شركات التكنولوجيا العملاقة على إعلانات الإنترنت، وتتضمن فصل نشاط إعلانات الإنترنت في شركة غوغل الأميركية العملاقة عن باقي أنشطتها.

وذكرت الهيئة المعنية بمكافحة الاحتكار وحماية المنافسة في بريطانيا أنها تدرس أيضا سبل الحد من قدرة شبكة التواصل الاجتماعي الأميركية فيسبوك على حرمان منافسيها من استخدام بعض خصائص الشبكة.

وتشير البيانات إلى استحواذ شركتي غوغل وفيسبوك معا على قرابة 20 بالمئة من ميزانية الإنفاق الإعلاني في مواقع الإنترنت.

وأظهرت البيانات أن الإعلانات هي محرك النمو الأساسي للشركة والتي تأتي من إحصاء عدد النقرات للزوار على روابط الإعلانات في صفحات غوغل وموقع يوتيوب المملوك من قبلها.

وبدأت حصة فيسبوك على الإنترنت تنخفض منذ منتصف عام 2014 مع تزايد نصيب غوغل منها، وانخفضت أعداد فيسبوك من حوالي 28 مليار زيارة شهرية في أواخر 2017 إلى أكثر من 23 مليارا في أكتوبر الماضي. أما عدد زيارات غوغل فإنه يزيد بثلاثة أضعاف عن فيسبوك، وحوالي 4.5 أضعاف مع الأخذ بالاعتبار موقع يوتيوب التابع لها.

وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن التقرير الصادر عن هيئة المنافسة والأسواق البريطانية يمثل التدخل الثالث للهيئة خلال الشهر الحالي للحد من سيطرة شركات التكنولوجيا العملاقة على الأسواق، بعد أن أثارت الهيئة الشكوك بشأن محاولات الاستحواذ التي تقوم بها غوغل وأمازون دوت كوم للتجارة الإلكترونية.

ويذكر أن شركات التكنولوجيا الكبرى تواجه رقابة متزايدة في بريطانيا، بعد أن أكدت هيئة المنافسة والأسواق الحاجة إلى وجود جهاز رقابي جديد يتولى متابعة نشاط هذه الشركات في أسواق الإعلانات الرقمية.

وبحسب تقديرات الهيئة، فإن شركة غوغل تحقق إيرادات إعلانات تبلغ حوالي 100 جنيه إسترليني (131 دولارا) سنويا عن كل مستخدم لخدماتها في بريطانيا.

ويأتي التحرك البريطاني على خلفية تحركات مماثلة من جانب ألمانيا وفرنسا بشأن الإعلانات الرقمية التي تحقق عائدات بالمليارات من الدولارات سنويا لكل من غوغل وفيسبوك.

وقال أندريا كوسيللي الرئيس التنفيذي لهيئة المنافسة والأسواق إن "أغلبنا يزور مواقع التواصل الاجتماعي والبحث على الإنترنت كل يوم، لكن ما مدى الغموض الذي يحيط بطريقة عمل هذه الشركات؟".

وتعتمد خدمات غوغل الإعلانية بشكل أساسي على نقطتين: الأولى هي المنصة التي يتم من خلالها عرض الإعلانات، والثانية هي القدرة على جمع البيانات من أجل تصميم الإعلانات بشكل خاص للمستخدمين الأفراد.

ومسألة جمع البيانات هي أيضا مثار جدل في الاتحاد الأوروبي، حيث قالت المفوضية الأوروبية في نوفمبر الماضي إن مسؤولي مكافحة الاحتكار بالاتحاد الأوروبي يحققون في جمع غوغل بيانات، مشيرة إلى أن أكثر محرك بحث على الإنترنت شعبية في العالم مازال تحت نظرها على الرغم من الغرامات القياسية التي فرضت عليه في السنوات الأخيرة.

ويبحث مسؤولو شؤون المنافسة في كل من أوروبا والولايات المتحدة كيفية استخدام شركات التكنولوجيا المهيمنة البيانات والاستفادة منها.

وأوضحت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي أنها تسعى للحصول على معلومات عن كيفية وسبب جمع محرك غوغل التابع لشركة ألفابيت البيانات.

وأكدت اللجنة لـ"رويترز" في رسالة عبر البريد الإلكتروني، أن "المفوضية أرسلت استفسارات في إطار تحقيق مبدئي في ممارسات غوغل في ما يتعلق بجمع غوغل للبيانات واستخدامها. التحقيق المبدئي مستمر".

وتظهر وثيقة تركيز الاتحاد الأوروبي على البيانات المرتبطة بخدمات البحث المحلية والإعلانات على الإنترنت التي تستهدف قطاعات معينة والخدمات التي تُقدم عن طريق تسجيل الدخول وبرامج تصفح الإنترنت.

وكانت مفوضة شؤون المنافسة بالاتحاد الأوروبي مارغريت فيستاجر قد فرضت غرامات زادت في مجملها على 8 مليارات يورو على غوغل خلال العامين الماضيين وأمرتها بتغيير أساليبها.

الإعلانات شريان الحياة لشركات الإنترنت

سوريا تتصدر قائمة الدول الأكثر قتلا للصحافيين

نيويورك - تصدرت سوريا تصنيف "لجنة حماية الصحافيين" على قائمة الدول الأكثر قتلا للصحافيين في تصنيفها العام الحالي.

وقتل سبعة صحافيين في سوريا من أصل 25 صحافيا قتلوا حول العالم، خلال الفترة بين 1 يناير و13 ديسمبر الحالي، حسب تقرير "لجنة حماية الصحافيين"، بينما حلت المكسيك ثانيا بمقتل خمسة صحافيين فيها.

وبلغ عدد الصحافيين الذين قتلوا في سوريا منذ العام 2011 ما لا يقل عن 134 صحافيا، في حين قتل 31 صحافيا خلال العام 2012 كأكثر الأعوام دموية ضد الصحافيين.

جويل سايمون

تراجع قتل الصحافيين يعزز عزمنا على مكافحة الإفلات من العقاب

ووفقا للتحليل السنوي الذي أصدرته اللجنة، تراجَع عدد الصحافيين الذين لقوا حتفهم بسبب عملهم في عام 2019 إلى أدنى مستوى له منذ 17 عاما، وذلك مع انحسار النزاعات الإقليمية الخطيرة وتراجُع عدد الصحافيين الذين قُتلوا انتقاما منهم على عملهم إلى حده الأدنى منذ بدأت لجنة حماية الصحافيين بتتبع حالات قتل الصحافيين.

ويأتي هذا التراجع على الصعيد الدولي وسط اهتمام عالمي غير مسبوق بقضية الإفلات من العقاب في جرائم قتل الصحافيين. وقال جويل سايمون المدير التنفيذي للجنة حماية الصحافيين "إن تراجع عدد الصحافيين القتلى هو خبر طيب بعد سنوات من تصاعد العنف، وهو يعزز عزمنا على مكافحة الإفلات من العقاب والقيام بكل ما في وسعنا للمحافظة على أمان الصحافيين، ولكن يجب ألا يدفعنا ذلك للاكتفاء بما تحقق. فالواقع المرير هو أن أعداء حرية الصحافة يمتلكون في جعبتهم العديد من الأدوات، بما في ذلك سجن الصحافيين، والتهديدات القانونية، والمضايقات عبر شبكة الإنترنت، إضافة إلى الوسائل المتطورة للرقابة التي يتزايد استخدامها".

وكانت المكسيك بين الأماكن التي يبدو أن جهود مكافحة الإفلات من العقاب لم تؤد فيها إلى نتيجة. وظلت لجنة حماية الصحافيين تسعى منذ مدة طويلة إلى مكافحة الإفلات من العقاب في المكسيك، ونظمت في يونيو اجتماع قمة في مدينة مكسيكو سيتي لمناقشة حلول لهذه الأزمة، وطالب الاجتماع الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور بأن يجعل حرية الصحافة أمرا ذا أولوية.

وتتضمن قاعدة البيانات التي أعدتها اللجنة حول الصحافيين الذين لقوا حتفهم تقارير حول كل ضحية، إضافة إلى عوامل فرز لتفحّص التوجهات التي تدل عليها البيانات.

وتَعتبر اللجنة أن الجريمة مرتبطة بالعمل إذا كان الصحافي قُتل كانتقام مباشر بسبب عمله؛ أو من جراء نيران أثناء القتال أو أثناء القيام بمهمة خطرة.